

المسائل النحوية لابن جني في كتاب «المحكم والمحيط الأعظم»

Grammatical Questions of Ibn Jinni in « Al-Muhkam wa Al-Muhit al-A'zam »

دراسة وصفية تحليلية

A Descriptive and Analytical Study

* جميل محمد جبريل عدوان - Jameel Muhammad Jibreel ADWAN

جامعة الأقصى - غزة، الجزائر

Al-Aqsa University – Gaza, Palestine

البريد الإلكتروني: jamil462285@hotmail.com

نُشر في: 2025/06/30

قُبِلَ في: 2025/03/08

استُلمَ في: 2024/11/01

الملخص

كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" من أجل ما ألف من معاجم اللغة العربية حتى عصر ابن منظور. ألفه ابن سيده امتثالاً لرغبة الأمير الخطير مجاهد العامري. و(المحكم) توأم كتابه (المخصّص)، حيث إنّ مادة الكتابين واحدة، جمعها في (المخصص) حسب ترتيب الموضوعات، ورثها في (المحكم) على منوال كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وضمنته جهود كل من سبقه من اللغويين، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة، الملخصة الغريبة، المؤثرة لفضلها، والمستراد لمثلها، مع ما أضافه إليه من الأبنية التي فانت كتاب سيبويه معللة، عربية كانت أو دخيلة. ونثر عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، إلى أشياء اقتضتها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغريبة الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: درس نحوي، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ابن جني، مسائل نحوية، تعليل نحوي.

* المؤلف المراسل: جميل محمد جبريل عدوان

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية / © 2025، المؤلفون. ينشرها: المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

نشر هذا المقال بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية والحفاظة للنسب CC BY-NC (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar>).

ABSTRACT

The book ‘Al-Muhkam wa-l-Muḥīṭ al-A‘ẓam’ is among the most significant Arabic dictionaries composed up to the era of Ibn Manẓūr. It was authored by Ibn Sīda at the request of the influential prince Mujāhid al-‘Āmirī. Al-Muhkam is the counterpart of his other major work, Al-Mukhaṣṣaṣ, as both share the same linguistic material. The former arranges this content thematically, while the latter follows the lexical order established by Al-Khalīl ibn Aḥmad in Kitāb al-‘Ayn.

In Al-Muhkam, Ibn Sīda incorporated the contributions of earlier linguists and the entire linguistic content found in Sibawayh’s book—particularly the well-reasoned and unique examples that are notable for their linguistic elegance and enduring value. He supplemented this with additional morphological patterns not included by Sibawayh, whether native Arabic or borrowed. He further enriched the work with grammatical explanations drawn from later grammarians and with selected quotations from eloquent poetry and rare, authentic speeches.

KEY WORDS: Grammatical lesson, Al-Muhkam and Al-Muḥīṭ al-A‘ẓam, Ibn Sīdah, Ibn Jinnī, syntactical questions, grammatical explanation.

* Corresponding author: Jameel Muhammad Jibreel ADWAN

Journal of Algerian Academy of the Arabic Language / © 2025 The Authors. Published by Algerian Academy of the Arabic Language, Algeria.

This is an open access article under the CC BY-NC (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en>).

- مقدّمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ فإنّ كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" من أجلّ ما ألف من معاجم اللغة العربية، وقد ضمّنه مؤلفه جهود كل من سبقه من اللغويين، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه، مع ما أضافه إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه. ونثر عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، إلى أشياء اقتضتها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغربية الصحيحة. وقد عرض العالم اللغوي ابن جني بعض المسائل النحوية والصرفية التي وردت في هذا الكتاب واهتمّ بها، وقدّم فيها آراءه النحوية والصرفية مع آراء العلماء السابقين المعترين، مع تفصيلاتها وشروحها وتعليقاتها.

وقد حاول الباحث استقصاء المسائل النحوية التي اهتمّ بها العالم اللغويّ ابن جني التي وردت في هذا الكتاب؛ فكانت (16) ستّ عشرة مسألة نحوية، مع ما فيها من تفصيلات وشروح وتعليقات. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فقام بعرض المسائل النحوية التي اهتمّ بها العالم اللغويّ ابن جني التي وردت في هذا الكتاب، ثمّ شرحها وتحليلها وذكر آراء العلماء فيها، ثمّ الخلوص بالرأي الراجح في المسألة.

1. التعريف بكتاب المحكم والمحيط الأعظم

كتاب المحكم والمحيط الأعظم (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.36؛ الهابط، د.ت، ص.116) من أجلّ ما ألف من معاجم اللغة العربية، وهو من معاجم القرن الخامس الهجري. ومؤلفه أشهر علماء اللغة في هذا القرن، وهو عليّ بن إسماعيل ابن سيده أبو الحسن¹ (الزركلي، الأعلام، 2002، ج.4، ص.263). جمّع في معجمه ما تفرّق من الموادّ اللغويّة في الكتب والرّسائل، وجعلها في كتابٍ واحدٍ حتّى يسهلَ البحثُ فيه، فجعله مُهَدَّبَ الفُصولِ مُرتَّبَ الفُروعِ، مع السّلامة من التّكرار والمُحافظة على جَمْعِ المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة. كما رتّب مُعْجَمَه ترتيبًا صوتيًا، ثمّ جَمَعَ المادّة ورتّبها حسبَ نظامِ التّقليباتِ والأبنية؛ فجاء ترتيبه على هذا النّحو: الثّنائيّ المُضَعَّفُ الصّحيحُ، ثمّ الثّلثيّ المُعْتَلُّ، ثمّ الثّلثيّ المُضَعَّفُ المُعْتَلُّ، ثمّ الثّلثيّ اللَّفِيفُ، ثمّ الرّباعيّ، ثمّ الخُماسيّ، ثمّ زاد بابًا آخرَ سَمّاه بالسُّداسيّ ذكّره في مواضع قليلة، ثمّ زاد بابًا سَمّاه بالمُحَقِّقِ بالسُّداسيّ وضع فيه ألفاظًا أعْجَمِيَّةً وأسماء أصوات، كما ضمّن كتابه هذا كثيرًا من كُتُبِ اللّغة وتفسير القرآن، وشروح الحديث، والنّوادر، وكُتُبِ النّحو (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.37).

وقد تميّز الكتاب بالتّنظيم الدّاخليّ للمادّة التي يُورِدها، فيقدّم المُجرّد على المزيّد، والمُفرد على الجَمْع، وجَمَعَ القِلّة على جَمْعِ الكثرة، ويأتي بالماضي ثمّ المضارع ثمّ المصدر ثمّ الصّفة، كما التزم الاختصار في شرح المادّة اللّغويّة بعبارة موجزة مع الوفاء بالمعنى، وجَمَعَ الأقوال في تفسير اللفظ الواحد، واشتمل على كثير من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، وعني قليلاً باللّغات والأعلام والروايات (نصار، 1988، ج.1، ص.288).

وقد أخذ على الكتاب إخلاله بالمنهج الذي التزمه على نفسه في مُقدّمته؛ فهو مُعجَم أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ انْتِظَامًا، ولكِنَّه لَا يَصِلُ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا فِي مُقَدِّمَتِهِ. وكذلك وَقُوعُهُ فِي التَّصْحِيفِ فِي الشَّكْلِ والنَّقْطِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَعَدَمُ التَّحْقِيقِ فِيمَا يَأْخُذُ مِنْ غَيْرِهِ أَحْيَانًا فَيَقَعُ فِي الْخَطَأِ. كما أَنَّهُ لَمْ يُعَنَّ بِمُرَاجَعَةِ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ، فَيَجِيءُ نَاقِصَ الْحُرُوفِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وكذلك ذَكَرُ أُبْنِيَّةٍ لَمْ تَرِدْ فِي اللُّغَةِ. كما خَالَفَ مَنَهْجَهُ؛ إِذْ لَمْ يَلْتَزِمْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَقْدِيمَ الْمُجَرَّدِ عَلَى الْمَزِيدِ، وَالْمُفْرَدِ عَلَى الْجَمْعِ (نصار، 1988، ج.1، ص.299).

2. التعريف بابن جني

هو اللغوي والنحوي عُثْمَانُ بْنُ جَنِّي الموصلي، يُكْنَى بِأَبِي الْفَتْحِ وَيُلَقَّبُ بِابْنِ جَنِّي، وُلِدَ فِي الْعَامِ ثَلَاثِمِئَةٍ وَوَاحِدٍ وَعَشْرِينَ لِلْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ بَعَامٍ. كَرَسَ ابْنُ جَنِّي حَيَاتَهُ لَطَلْبِ الْعِلْمِ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَى الشُّيُوخِ، وَالْعِلْمَاءِ؛ فَاتَّقَنَ عِلْمَ النُّحُوِّ وَالْأَدَبِ وَالتَّصْرِيفِ، وَوَضَعَ فِي ذَلِكَ الْعَدِيدَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُؤَلَّفَاتِ، كَمَا أَنَّهُ تَمَيَّزَ بِشَخْصِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ رَاضِيَةٍ، وَكَانَ بَارِزًا مُتَفَرِّدًا بِإِنْجَازَاتِهِ وَأَمَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، فَكَانَ يَأْتِي بِمَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَيُذَكِّرُ أَنَّهُ قَضَى سِنَوَاتِ حَيَاتِهِ الْآخِرَةَ فِي بَغْدَادَ إِلَى أَنْ تُوفِّيَ (النصيح، 2000، ص.ص.103-117).

وقد نشأ ابنُ جَنِّي فِي مَدِينَةِ الْمَوْصِلِ، وَعَاشَ طُفُولَتَهُ وَسِنَوَاتِ تَعْلِيمِهِ الْأُولَى فِيهَا، فَحَضَرَ حُلُقَاتِ التَّعْلِيمِ، وَالِدُرُوسِ عَلَى يَدِ شُيُوخِ الْمَنْطِقَةِ، وَأَبْدَى اهْتِمَامَهُ بِالدراساتِ النُّحَوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، فَتَمَكَّنَ مِنْ دِرَاسَتِهَا حَتَّى بَلَغَ قَدْرًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَسْمَحُ لَهُ بِالتَّدْرِيسِ وَإِنْشَاءِ حُلُقَاتِ التَّعْلِيمِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ الصَّرْفِ، وَكَانَ عُمُرُهُ حِينَهَا سَبْعَ عَشْرَةِ سَنَةً، وَالتَّقَى بِالشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فَأَصْبَحَ تَلْمِيذًا لَهُ، وَلَازَمَهُ نَحْوَ أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى أَصْبَحَ مِنْ وَرَثَةِ عِلْمِهِ، كَمَا أَنَّهُ تَنَقَّلَ مَعَهُ أَيْنَمَا حَلَّ وَارْتَحَلَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَازِمَ الشَّاعِرِ الشَّهِيرِ الْمُتَنَبِّيِّ، وَرَافَقَهُ إِلَى الْكُوفَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى شِيرَازَ، وَعَمِلَ هُنَاكَ فِي بِلَاطِ الْحَاكِمِ الْبُيُوهِيِّ، وَتَوَطَّطَتْ عِلَاقَتُهُ بِأَفْرَادِ الْبِلَاطِ (دائرة المعارف العالمية، د.ت، ج.8، ص.ص.533-534).

وَضَعَ ابْنُ جَنِّي قَبْلَ وَفَاتِهِ الْعَدِيدَ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ وَالشُّرُوحِ، وَأَهْمُهَا: كِتَابُ الْخَصَائِصِ، وَكِتَابُ سِرِّ الصَّنَاعَةِ، وَتَفْسِيرُ تَصْرِيفِ الْمَازَنِيِّ، وَكِتَابُ تَعَاقُبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَشَرْحُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ السَّكَيْتِ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّيِّ الصَّغِيرِ، وَمُخْتَصَرُ الْعُرُوضِ وَالْقَوَافِي، وَالْمُقْتَضَبُ، وَاللُّمْعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَكِتَابُ الْبُشْرَى وَالظَّفَرِ، وَكِتَابُ مُقَدَّسَاتِ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ، وَكِتَابُ الْمُنْصِيفِ، وَكِتَابُ شَرْحِ الْكَافِي فِي الْقَوَافِي، وَكِتَابُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْكَلَامِ الْخَاصِّ وَالْكَلامِ الْعَامِّ، وَكِتَابُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (عبد العزيز محمد، 2012، ص.ص.1915-1916). وَقَدْ تَوَفَّى بِبَغْدَادَ فِي خِلَافَةِ الْقَادِرِ، وَتَحْدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلْيَلْتَنِ بَقِيَّتَا مِنْ صَفَرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ (392هـ)، رَحَلَ عَنْ دُنْيَا النَّاسِ تَارِكًا مَوْلاَفَاتِهِ وَذَخَائِرَهُ الْعِلْمِيَّةَ تَتَحَدَّثُ عَنْهُ، وَتَحْيِيهِ بَيْنَهُمْ مِنْ جَدِيدٍ.

3. المسائل النحوية في كتاب المحكم والمحيط الأعظم

ذكر ابن جني ست عشرة مسألة نحوية في الكتاب، مستشهداً بأراء العلماء السابقين المعترين في هذه المسائل، ثم انفرد بأرائه الخاصة بها. وتم ترتيب هذه المسائل حسب ورودها في الكتاب، وهي:

1.3. انتصاب الحال على إضمار الفعل

قال سيبويه: "وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنهم آمنوا أن يكون على البناء، لأنك لو قلت: أخذته بصاعداً؛ كان قبيحاً، لأنه صفة، ولا تكون في موضع الإسم، كأنه قال: أخذته بدرهم، فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً، ولا يجوز أن تقول: وصاعداً، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعداً ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكيّنك أخبرت بأدنى الثمن، فجعلته أولاً، ثم قروت شيئاً بعد شيء، لأثمان شئ. قال: ولم يرد فيما هذا المعنى، ولم يلزم الواو لشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، وصاعداً: بدل من زاد ويزيد، وثم مثل الفاء، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.291).

وقد وافق ابن جني (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.423). سيبويه في هذه المسألة بقوله: "وصاعداً: حال مؤكدة، ألا ترى أن تقديره: فزاد الثمن صاعداً، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن، لم يكن إلا صاعداً. غير أن للحال هنا مزية؛ لأن (صاعداً) ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو (زاد) (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.270). وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

والحذف أيضاً قد يرى ملتزماً

... ..

إلى مثل قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً، التقدير: فذهب الثمن صاعداً" (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.2، ص.765). وقد زاد الوراق تفصيلاً في المسألة بقوله: "(أخذته بدرهم فصاعداً)، فمعنى هذا الكلام: أنك أشرت إلى عدل متاع وقع سعر ثوب منه بدرهم، ثم غلا السعر فزاد على الدرهم، فيكون التقدير: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، ونصب (صاعداً) على الحال، والعامل فيه (زاد)، ولا يجوز أن تجعل بدل (الفاء) الواو، كما تقول: (أخذته وزيادة)، لأن قولهم: (أخذته بدرهم وزيادة) أنها إخبار عن شيء واحد وقع ثمنه الدرهم مع زيادة، وأما "أخذته بدرهم فصاعداً؛ فلست تريد أن تجعل (صاعداً) مع الدرهم ثمناً لشيء واحد، وإنما الدرهم كان ثمناً لبعض الجملة، ثم زاد السعر، وإذا كان كذلك صار إدخال الواو يبطل هذا المعنى، ولو جئت ب(ثم) في موضع الحال، لجاز ذلك، إلا أن الفاء أحسن، وإنما كانت الفاء أحسن للاستئناف الذي في معنى دخولها هنا (الوراق، علل النحو، 1999، ص.375-376)، وهو ما أكدّه الزمخشري بقوله: "أخذته بدرهم فصاعداً، أو بدرهم فزائداً، أي: فذهب الثمن صاعداً أو زائداً" (الزمخشري، المفصل، 1993، ص.93).

2.3. الاسمان اللذان يُجعلان اسمًا واحدًا

ورد في كتاب المحكم والمحيط الأعظم كلمتان في هذا الموضوع:

أ. مَعْدِي كَرَب: وهي اسم مركب، ومن العَرَب من يَجْعَل إعرابه في آخره، وَمِنْهُمْ من يضيف مَعْدِي إلى كَرَب. قَالَ ابْنُ جَنِي: معدي كَرَب في من رَكَّبَهُ وَلَمْ يَضِفْ صَدْرَهُ إِلَى عَجْزِهِ؛ يَكْتُبُ مُتَّصِلًا، فَإِذَا كَانَ يَكْتُبُ كَذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ اسْمًا، وَمِنْ حَكْمِ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَفْرَدَ وَلَا تَوْصَلَ بِغَيْرِهَا؛ لِقَوَّتِهَا وَتَمَكُّنُهَا فِي الْوَضْعِ. وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ، وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ، وَهُوَ مِثْلُهُ بِمَا فِيهِ الْهَاءُ، لِأَنَّهُ مَا قَبْلَهُ مَفْتُوحٌ، كَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَفْتُوحٌ، وَهُوَ مَضْمُومٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ، كَمَا ضُمَّتِ الْهَاءُ إِلَى مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: حَضْرَمُوت، وَبَعْلَبَكْ، وَرَامْ هُرْمَز، وَمَارَسَرَجِس، وَمِنْهُمْ من يضيف ويصرف، وَمِنْهُمْ من يضيف ولا يصرف، ويجعل كَرَبَ في "معدي كَرَب" مؤنثًا (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.41)، وَمِنْهُمْ من يقول: "معديكرب؛ يجعله اسمًا واحدًا"² (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.2، ص.50)، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَفْتَحُونَ الْيَاءَ، وَيَتْرَكُونَهَا سَاكِنَةً، يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي (دردريس)³ (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ج.6، ص.81)، "وكذلك إذا أضافوا، يقولون: رأيت معدي كَرَب، يلزمون الياء الإسكان؛ استثناءً للحركة فيها" (ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.ص.92-96).

ذكر الوراق لهذه الْأَسْمَاءِ وَجْهَيْنِ: "الأول: إِنْ شِئْتُ جَعَلْتُ الْإِعْرَابَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ الثَّانِي، فَبَنَيْتُ الْإِسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ، فَتَبْنِيهِ عَلَى السَّكُونِ، نَحْوُ: مَعْدِي كَرَب. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَضِيفَ، وَتَجْعَلَ الْإِعْرَابَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَصْرِفُ كَرَبًا فِي (مَعْدِي كَرَب)، وَبَعْضُهُمْ لَا يَصْرِفُهُ، فَمِنْ صَرَفَ؛ فَلِأَنَّهُ لَفْظُهُ لَفْظُ مُذَكَّرٍ، فَحَمَلَهُ عَلَى أَصْلِ الْأَسْمَاءِ مِنَ الصَّرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ فِي (كَرَب) أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ (الوراق، علل النحو، 1999، ص.ص.465-466):

وَهَكَذَا الْإِسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

وذهب آخرون إلى أنه لا ينصرف معرفة؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب. والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمين اسمًا واحدًا، لا بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنزل عجزه من الصدر بمنزلة تاء التانيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْتَلًّا؛ فَإِنَّهُ يَسْكُنُ، نَحْوُ: (مَعْدِي كَرَب)؛ لِأَنَّ ثِقْلَ التَّرْكِيبِ أَشَدُّ مِنْ ثِقْلِ التَّانِيثِ؛ فَنَاسَبَ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ؛ فَسَكَنُوا مِنْهُ مَا كَانَ مَعْتَلًّا. وَقَدْ يُضَافُ صَدْرُ الْمَرْكَبِ إِلَى عَجْزِهِ؛ فَيَعْرَبَانِ: يَعْرَبُ صَدْرُهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ، وَيَعْرَبُ عَجْزُهُ بِالْجَرِّ لِلْإِضَافَةِ.

ومن العرب مَنْ يقول: (هذا معدٍ يكرّب)، و(رأيت معدٍ يكرّب)، و(مررتُ بمعدٍ يكرّب) يمنع من الصّرف؛ لأنّه عنده مؤنث (ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحة، 2004، ج.2، ص.ص 768-770؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.3، ص.1457؛ المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.4، ص.138؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1980، ج.1، ص.125؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1998، ج.3، ص.ص 151-152؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، 2000، ج.1، ص.130؛ حسن، ع، 2013، ج.1، ص.ص 314-315).

ب. حَضَرَمُوتُ: وهي اسم بلد، ولغة هُذَيْل: حَضَرَمُوتُ. قَالَ ابْنُ جَنِي: "فِيهِ عِنْدِي قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمًا وَمُرَكَّبًا؛ دَخَلَهُ تَغْيِيرُ الْفَتْحَةِ إِلَى الضَّمَّةِ، كَأَشْيَاءِ تَجُوزُ فِي الْأَعْلَامِ مُخْتَصَّةً بِهَا، كَمَوْهَبٍ وَتَهْلِيلٍ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْأَسْمِينَ قَدْ رَكِبَا مَعًا وَجَرِيَا مَجْرَى الشَّبَّهِ، تَمَّمَ الشَّبَّهَ بَيْنَهُمَا؛ فَضَمَّ الْمِيمَ لِيَصِيرَ حَضَرَمُوتُ عَلَى وَزْنِ عَضْرَفُوطٍ⁴ (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ج.7، ص.351)، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا، ذَهَبَ فِي تَرْكِ صَرْفِهِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ لِلْبَلَدَةِ (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.124).

3.3. جواب القسم

تقول العرب في القسم: لَعَمْرِي، وَلَعَمْرُكَ، يرفعونه بِالْإِبْتِدَاءِ وَيَضْمُرُونَ الْخَبَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَعَمْرُكَ قَسِي أَوْ يَمِينِي أَوْ مَا أَخْلَفَ بِهِ. قَالَ ابْنُ جَنِي: "وَمِمَّا يُجِيزُهُ الْقِيَاسُ غَيْرُ أَنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ خَبَرُ الْعُمَرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَعَمْرُكَ لِأَقَوْمٍ، فَهَذَا مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ، وَأَصْلُهُ لَوْ أَظْهَرَ خَبَرَهُ: لَعَمْرُكَ مَا أَقْسَمَ بِهِ، فَصَارَ طَوْلُ الْكَلَامِ بِجَوَابِ الْقِسْمِ عَوْضًا مِنَ الْخَبَرِ، وَقِيلَ: الْعَمْرُ هَاهُنَا: الدِّينُ، وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْقِسْمِ إِلَّا مَفْتُوحًا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: 27]، لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِالْفَتْحِ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.148): "وَقَدْ عَقَدَتِ الْعَرَبُ جُمْلَةَ الْقِسْمِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، كَمَا عَقَدْتُهُمَا مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَقَالَتْ: لَعَمْرُكَ لِأَقَوْمٍ، وَلَأَيْمَنَ اللَّهُ لِأَذْهَبَنَّ، وَفَعْمُوكَ: مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَعَمْرُكَ مَا أَخْلَفَ بِهِ، وَقَوْلُكَ: (لَأَقَوْمٍ): جَوَابُ الْقِسْمِ، وَلَيْسَ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَكِنْ صَارَ طَوْلُ الْكَلَامِ بِجَوَابِ الْقِسْمِ عَوْضًا مِنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ" (ابن جني، اللع في العربية، د.ت، ص.ص 186-187).

وَقَدْ حَذَفَ الْقِسْمَ وَأَقِيَمَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ مَقَامَهُ، فَالْأَوَّلَى كَقَوْلِكَ: لَعَمْرُكَ لِأَقَوْمٍ، وَفَعْمُوكَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَي: لَعَمْرُكَ قَسِي، وَحَذَفَ لَطَوْلَ الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَعَيْنُ (عَمْرُكَ) مَفْتُوحَةٌ فِي الْقِسْمِ لَا غَيْرَ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا فِي غَيْرِهِ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَةَ لِكَثْرَتِهِ وَلَطَوْلَ الْكَلَامِ، فَإِنْ حَذَفَتِ اللَّامُ نَصَبَتْ (عَمْرُكَ) عَلَى فِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَنَصَبَتْ اسْمَ اللَّهِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ، أَي: بِاعْتِقَادِكَ بَقَاءِ اللَّهِ، فَ(تَعْمِيرُكَ) مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَ(اللَّهُ) مَنْصُوبٌ بِالمَصْدَرِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونَا مَفْعُولَيْنِ، أَي: أَسْأَلُ اللَّهَ تَعْمِيرَكَ. وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَكَقَوْلِكَ:

يَمِينُ اللَّهِ، فَإِنْ نَصَبْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ: أَلْزَمَ وَيَمِينُ اللَّهِ، وَإِنْ رَفَعْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ: يَمِينُ اللَّهِ لِأَزْمَةٍ لِي أَوْ لَكَ (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، ج.1، ص.ص 377-378؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، 2004، ج.1، ص.304).

4.3. أسماء الأفعال

- عَلَيْكَ: "من أسماء الفعل المغرى به. تقول: عَلَيْكَ زيدًا، أي: خُذْهُ، وَعَلَيْكَ زيدٌ كَذَلِكَ. وَفَسَّرَ ثَعْلَبُ معنى قَوْلِهِ: عَلَيْكَ زيدٌ فَقَالَ: لم يَجِئْ بِالْفِعْلِ وَجَاءَ بِالصِّفَةِ، فَصَارَتْ كَالْكِنَايَةِ عَنِ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَيْكَ زيدٌ؛ قُلْتَ: افْعَلْ زيدٌ، فاستغنى عنه مثل ما استغنى عن: ضربت زيدًا، بِأَنْ تَقُولَ: فعلت به. قَالَ ابْنُ جَنِي: لَيْسَ زيدًا من قَوْلِهِمْ: عَلَيْكَ زيدًا؛ مَنْصُوبًا بـ(خُذْ) الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ "عَلَيْكَ"، إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ (عَلَيْكَ)، من حَيْثُ كَانَ اسْمًا لِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ؛ (فعل عليك): بمعنى الزم، ويتعدى بنفسه، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 105]، وبالباء تقول: "عليك زيدٌ". وهو لازم عند البصريين" 26 (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.ص 244-245؛ ابن جني، الخصائص، دت، ج.1، ص.284)، "وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى، فتقول: (إليك زيدًا)، أي: أمسك زيدًا، وكذلك بمعنى: أمسك" (المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.3، ص.1164). "فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ اخْتِلَافِهَا؛ قِيلَ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا مَا يَتَعَدَّى، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى، وَمِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ" (المبرد، المقتضب، 1994، ج.3، ص.205).

واسم الفعل ضربان: أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك؛ كـ "شتان، وصه، ووي". والثاني: ما نقل من غيره إليه؛ وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور؛ نحو: "عليك" بمعنى الزم؛ ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾؛ أي: الزموا، أو منقول من مصدر؛ فـ "عليكم": اسم فعل، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، و"أنفسكم": مفعول به على حذف مضاف، أي: الزموا شأن أنفسكم" (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2008، ج.4، ص.ص 82-84؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، 2000، ج.2، ص.286؛ الصبان، حاشية الصبان، 1997، ج.3، ص.ص 25، 116؛ الراجعي، 1999، ص.62). "وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ بالرفع، على أنه تأكيد للضمير المستتر في عليكم، وقال ابن هشام: الصواب أن (أنفسكم) مبتدأ على حذف مضاف، وعليكم خبره، أي: عليكم شأن أنفسكم. و(عليك بي): بمعنى استمسك بي، و"عليك" له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون، بخلاف فعل التعجب، فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون، مع أن (عليك) مطلقًا بمعنى الزم، إلا أنه قد يضمن معنى استمسك؛ فيتعدى بالباء (الصبان، حاشية الصبان، 1997، ج.3، ص.ص 25، 116).

5.3. إعراب (ساق حرّ)

سَاق حُرّ: "الذكر من القمارى، يَضْحَكُ أيضًا، وسُمِّيَ بصياحه ساق حرّ، وَلَا تَأْنِيثَ لَهُ وَلَا جَمْعَ" (الزبيدي، تاج العروس، 1984، ج.25، ص.473). قَالَ حميد بن ثور الهلالي⁵ (جرادات، 2008):

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقُ إِلَّا حَمَامَةً دَعَتْ سَاقَ حُرٍّ تَرَحَّةً وَتَرْتُمًا

وبناه صَخْرُ الغي، "فَجَعَلَ الاسمين اسماً واحداً. وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَكَرَ الْقِمَارِي سَاقَ حُرٍّ لَصَوْتِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: سَاقُ حُرٍّ، سَاقُ حُرٍّ، لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ مَبْنِيَّةً، وَلِذَلِكَ بَنَوْا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ضَارِعَهَا، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: ظَنَّ أَنَّ سَاقَ حُرٍّ وَلَدَهَا، وَإِنَّمَا هُوَ صَوْتَهَا⁶ (الزركلي، الأعلام، 2002، ج.3، ص.201). قَالَ ابْنُ جَنِي: "يَشْهَدُ عِنْدِي بِصِحَّةِ قَوْلِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرَبْ، وَلَوْ أَعْرَبَ لَصَرَفَ سَاقَ حُرٍّ، فَقَالَ: سَاقُ حُرٍّ إِنْ كَانَ مُضَافًا، أَوْ سَاقُ حُرًّا إِنْ كَانَ مَرْكَبًا، فَيَصْرِفُهُ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، فَتَرَكَهُ إِعْرَابَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَكَى الصَّوْتَ بِعَيْنِهِ وَهُوَ صِيَاحُهُ: سَاقُ حُرٍّ، سَاقُ حُرٍّ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.522؛ ابن سيده، المخصص، 1996، ج.2، ص.349).

6.3. الخفض بالجوار

قَالَ أَبُو كَيْسَرٍ الْهَنْدَلِيُّ يَصِفُ قَوْمًا (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987، ج.2، ص.1023؛ الهلالي، الديوان، 1995، ج.2، ص.90؛ أبو عبيد البكري، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، 1971، ص.46؛ ابن قتيبة، المعاني الكبير في أبيات المعاني، 1949، ج.1، ص.521):

سُجَرَاءَ نَفْسِي غَيْرَ جَمْعٍ أَشَابَةٍ حُشْدًا وَلَا هُلْكَ الْمَفَارِشِ عُرْلٍ⁷

قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: "رُوي: حُشْدٌ، بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ وَالْجَرِّ، أَمَا النَّصْبُ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنْ غَيْرٍ، وَأَمَا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَخْذُوفٍ، وَأَمَا الْجَرُّ فَعَلَى جَوَارِ أَشَابَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصْفًا لَهَا، وَلَكِنَّهُ لِلْجَوَارِ، نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.102).

ومِمَّا جَرَى نَعْتًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَلَامِ: "هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"، فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ، وَهُوَ كَلَامُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ وَأَفْصَحِهِمْ. وَهُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّ الْخَرِبَ نَعْتُ الْجُحْرِ، وَالْجُحْرُ رَفْعٌ، وَلَكِنْ بَعْضُ الْعَرَبِ يَجْرُهُ. وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لِلضَّبِّ، وَلَكِنَّهُ نَعْتُ لِلَّذِي أُضِيفَ إِلَى الضَّبِّ، فَجَرَّوهُ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ كَالضَّبِّ، وَلِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ نَعْتُ الضَّبِّ، وَلِأَنَّهُ صَارَ هُوَ وَالضَّبُّ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا حَبٌّ رُمَانٍ، فَإِذَا كَانَ لَكَ قَلْتُ: هَذَا حَبٌّ رُمَانِي، فَأَضَفْتَ الرُّمَانَ إِلَيْكَ، وَلَيْسَ لَكَ الرُّمَانُ، إِنَّمَا لَكَ الْحَبُّ" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.436)، وَقَدْ أَثْبَتَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ الْجَرَّ بِالْمَجَاوِرَةِ لِلْمَجْرُورِ فِي نَعْتِ كَقَوْلِهِمْ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ. وَأَنْكَرَهُ مُطْلَقًا السِّيرَافِيُّ وَابْنُ جَنِيٍّ (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.896)، وَقَالَ الْأَوَّلُ: "الْأَصْلُ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ الْجُحْرُ مِنْهُ"، كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ مِنْهُ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ لِلْعِلْمِ بِهِ، ثُمَّ

أضمر الجُحْر فَصَارَ (خربٍ)، وهي نعت لـ(ضِبٍّ)، حذفت بقيته، وحول الإسناد إلى ضمير الضبِّ، وخفض الجحر، كما تقول: "مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ"، بالإضافة، والأصل: "حسنُ الوجهُ منه"، ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، وهو تأويل فيه تكلّفٌ يَبِّ" (ضيف، د.ت، ص.148). وَقَالَ ابن جَيٍّ: "أصله: "خربٍ جُحْرُهُ"، نَحْو: "حَسَنٍ وَجْهُهُ"، ثُمَّ نَقَلَ الضَّمِيرَ فَصَارَ: "خربٍ الجُحْرُ"، ثُمَّ حَذَفَ، وَرَدَّ بِأَنَّ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ حِينَئِذٍ وَاجِبٌ لِلإِلْبَاسِ، وَأَنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الصِّفَةِ لَضَعْفِهَا لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْحَذْفِ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ". (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.1، ص.192). وقال عنه ابن مضاء: "هذا القول قبيح، لأنه عيٌّ من القول، تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً، فلما كان أصله هكذا، ثم تكلّف فيه ما تكلّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم؛ بَعْدَ" (ابن مضاء القرطبي، الردّ على النُّحَاة، 1979، ص.ص.77-78).

وقصره الفراء على السماع، وَمَنَعَ الْقِيَّاسَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْهُ (السَّيُوطِي، هَمْعُ الْهَوَامِعِ، 1998، ج.2، ص.ص.535-536؛ المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.1، ص.275؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، 1383هـ، ص.286؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.894). ويرى الأنباري أن هذا الرأي محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.2، ص.ص.494-503؛ ابن هشام، شذور الذهب، 2001، ص.ص.427-428). وعلّل ذلك بأن للقرب والجوار أثراً حملهم حتى قالوا: "جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"، فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضبَّ لا يوصف بالخراب (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.1، ص.77).

وذهب عباس حسن إلى أنه يجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً، أما الداعي لاتخاذه سبباً للجَرِّ عند القائلين به؛ فوروده في أمثلة قليلة، وبعضها خطأ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب قد اشتملت على جرّ الاسم من غير سبب ظاهر لجرّه، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ"؛ بجرّ كلمة: "خربٍ" مع أنها صفة لكلمة: "جحرٌ"، ولا تصلح صفة لكلمة: "ضبٌّ"؛ لأن الضبَّ لا يوصف بأنه خرب (حسن، ع، 2013، ج.2، ص.432).

7.3. الممنوع من الصَّرف

سُبْحَانَ اللَّهِ: تَنْزِيْهُاً لِلَّهِ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ، وَتَبَرُّئَةً مِنَ السُّوءِ. قَالَ سَيَبَوَيْهِ: "زَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ كَقَوْلِكَ: بَرَاءَةَ اللَّهِ. وَزَعَمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى يَذْكُرُ عَلْقَمَةَ بْنَ عِلَاثَةَ (البغدادي، خزنة الأدب، 1997، ج.7، ص.246):

سُبْحَانَ مَنْ عِلْقَمَةُ الْفَاخِرِ⁸

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

أي: بَرَاءَةٌ مِنْهُ. وَهَذَا اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ (سُبْحَانَ) مَعْرِفَةٌ، إِذْ لَوْ كَانَ نَكْرَةً لَانْصَرَفَ. قَالَ: وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ (سُبْحَانَ) مَنْوَنَةً نَكْرَةً، قَالَ (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.3، ص.389):

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمَدُ⁹

قَالَ ابْنُ جَنِي: "سُبْحَانَ، اسْمٌ عِلْمٌ لِمَعْنَى الْبَرَاءَةِ وَالتَّنْزِيهِ، بِمَنْزِلَةِ عُثْمَانَ وَحِمْرَانَ، اجْتَمَعَ فِي (سُبْحَانَ) التَّعْزِيفُ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ، وَكِلَاهُمَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.211). 48: وَمَذْهَبُ سَيِّبَوْنِهِ أَنَّ (سُبْحَانَ) عِلْمٌ لِلتَّسْبِيحِ، مَمْنُوعُ الصَّرْفِ، وَقِيلَ: هُوَ مَبْنِيٌّ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ (السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.114-116). وهو علم جنس¹⁰ (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2008، ج.1، ص.138)، يمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في "أسامة"، و"تعاله"، ووزن الفعل في "بنات أوبر"، و"ابن آوى"، والزيادة في "سبحان" علم التسبيح، و"كيسان" علم على الغدر، وَلَيْسَ مَصْدَرًا لـ(سَبَّحَ)، بل (سَبَّحَ) مُشْتَقٌّ مِنْهُ، كاشتقاق (حاشيت) من (حاشي)، و(لويت) من (لؤلؤ)، و(صهصهت) من (أففت)، و(سوفت)، و(بأبات)، و(البيت)، من (صه)، و(أف)، و(سوف)، و(بأبأ)، و(البيك)، وَلَا يُقَالُ: (سبح) مخففاً، فَيَكُونُ (سُبْحَانَ) مَصْدَرًا لَهُ، وَيَلْزَمُ الْإِضَافَةُ، وَلَا يَتَصَرَّفُ، وَقَدْ يَفْرَدُ فِي الشَّعْرِ مَنْوَنًا إِنْ لَمْ تَنْوِ الْإِضَافَةَ، كَقَوْلِهِ: "سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ"، وَغَيْرُ مَنْوَنٍ إِنْ نَوَيْتَ، كَقَوْلِهِ: "سُبْحَانَ مِنْ عُلُقَمَةِ الْفَاخِرِ"، أَرَادَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَأَبْقَى الْمُضَافَ بِحَالِهِ، وَعَرَفَ بـ(أل) فِي الشَّعْرِ (الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1998، ج.1، ص.116)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ¹¹ (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.7، ص.243):

وَشَدَّ قَوْلُ رَاجِزٍ رَبَّانِي سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانَ

8.3. الجملة المعترضة

هَامَتِ النَّاقَةُ تَرْيِمُ: ذَهَبَتْ عَلَى وَجْهِهَا لِرْعِي، كَهَمَّتْ، وَقِيلَ: هُوَ مَقْلُوبٌ عَنْهُ. وَالْهَيْامُ، كَالْجَنُونَ. وَالْهَائِمُ: الْمُتَحِيرُ، وَهُوَ أَيْضًا: الدَّاهِبُ عَلَى وَجْهِهِ عَشَقًا، وَقَدْ هَامَ بِهَا هَيْمًا وَهَيْوَمًا وَهَيْمَانًا وَتَهْيَامًا، وَهُوَ بِنَاءٌ لِلتَّكْثِيرِ. قَالَ سَيِّبَوْنِي: "هَذَا بَابٌ مَا تَكَثَّرَ فِيهِ الْمَصْدَرُ مِنْ فَعَّلْتُ، فَتَلَحَّقَ الزَّوَائِدُ وَتَبْنِيهِ بِنَاءً آخَرَ، كَمَا أَنَّكَ قُلْتَ فِي فَعَّلْتُ: فَعَّلْتُ، حِينَ كَثُرَ الْفِعْلُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصَادِرَ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى التَّفْعَالِ، كَالْتِهَادِ وَنَحْوِهَا، قَالَ: وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا مَصْدَرٌ فَعَّلْتُ، وَلَكِنْ لَمَّا أَرَدْتُ التَّكْثِيرَ بَنَيْتُ الْمَصْدَرَ عَلَى هَذَا، كَمَا بَنَيْتُ فَعَّلْتُ عَلَى فَعَّلْتُ، وَقَوْلُ كَثِيرٍ¹² (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.2، ص.379؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 1904، ج.2، ص.621).

وَإِنِّي وَتَهْيَامِي بِعَرَّةٍ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّلَتْ

قال ابن جني: "سألت أبا عليّ فقلت: ما موضع "تهيامي" من الإعراب؟ فأفتى بأنّه مرفوع بالابتداء، وخبره قوله: "بعزة"، وجعل الجملة التي هي "تهيامي بعزة" اعتراضاً بين إنّ وخبرها، لأنّ في هذا ضرباً من التشديد للكلام، كما تقول: إنك - فأعلم - رجل سوء، وإنّهُ - وألحق أقول - جميل المذهب، وهذا الفصل والاعتراض الجاري مجرى التوكيد كثير في كلامهم، قال: وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل في نحو قوله:

وقد أدركتني والحوادث جمّة
أسنة قوم لا ضعاف ولا عزّل

كان الاعتراض بين اسم إن وخبرها أسوغ، وقد يحتل بيت كثير أيضاً تأويلاً آخر غير ما ذهب إليه أبو عليّ، وهو أن يكون "تهيامي" في موضع جرّ على أنه أقسم به، كقولك: إني - وحبك - لضنين بك، قال ابن جني: وعرضت هذا الجواب على أبي عليّ فتقبله، وأجاز أن يكون قوله: "وتهيامي بعزة" جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله:

لكالمترجي ظلّ الغمامة كلّما
تبوّأ منها للمقيّل اضمحلت

فقلت له: أيجوز أن يكون "وتهيامي بعزة" قسمًا؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.4، ص.389-390).

9.3. تعدّد الخبر

قال ابن جني: "قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: 65] ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر ل(كونوا)، والأول: قرده، فهو كقولك: هذا حُلُوّ حامض، وإن جعلته وصفاً ل(قرده) صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسئ أبداً، فيكون إذا صفة غير مفيدة، وإذا جعلت (خاسئين) خبراً ثانياً: حسن وأفاد، حتّى كأنّه قال: كونوا قردهً، كونوا خاسئين، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلّا ما لصاحبه، وليست كذلك الصفة بعد الموصوف، إنّما اختصاص العامل بالموصوف ثمّ الصفة بعد تابعه له، قال: ولست أعني بقولي: كأنّه قال: كونوا قردهً، كونوا خاسئين أن العامل في خاسئين عامل ثانٍ غير الأول، معاذ الله أن أريد ذلك، إنّما هذا شيء يقدر مع البديل، فأما في الخبرين؛ فإنّ العامل فيهما جميعاً واحد، ولو كان هناك عامل لما كانا خبرين عنه واحد، وإنّما مفاد الخبر من مجموعهما، لا من أحدهما، أنه ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما، وإنّما أريد أنّك متى شئت باشرت (كونوا) أيّ الاسمين أثرت، وليس كذلك الصفة. ويؤنس بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة ل(قرده)؛ لكان الأخلق أن يكون: قرده خاسئة، فإن لم يقرأ بذلك البتّة دلالة على أنه ليس بوصف، وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفة ل(قرده)، على المعنى إذ كان المعنى: إنّما هي هم في المعنى، إلّا أن هذا إنّما هو جائز، وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفاً لو كان على اللفظ، فكيف وقد سبق ضعف الصفة هنا" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.6، ص.307؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.160-161).

وأوجب الفارسي في: {كونوا قردة خاسين} كون (خاسين) خبراً ثانياً، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص. 781؛ الصبان، حاشية الصبان، 1997، ج. 1، ص. 325؛ حسن. ع، ج. 1، ص. 532)، أي: كونوا جامعين بين القردية والخسوء، وهو الصغار والطرء. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِـ(قِرْدَةٍ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالاً مِنْ اسْمِ كُونُوا، وَخَالَفَ ابْنُ دُرُسْتُوهِ النَّحْوِيُّ فِي مَنْعِهِ أَنْ يَكُونَ لِكَانَ خَبَرًا وَأَزِيدُ (النسفي، تفسير النسفي، 1998، ج. 1، ص. 96؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ، ج. 8، ص. 98). ويجوز في قوله: ﴿قِرْدَةٌ خَسِيْنٌ﴾ أربعة أوجه (السّمين الحلبي، الدرّ المصون، 2011، ج. 1، ص. 414-415؛ الزحيلي، 1418هـ، ج. 1، ص. 179): - أحدها: أن يكونا خبرين، قال الزمخشري: «أي: كونوا جامعين بين القِرْدِيَّة والخُسُوء»، وهذا التقدير بناءً منه على أن الخبر لا يتعدّد، فلذلك قدّرهما بمعنى خبر واحد، من باب: هذا حُلُو حَامِضٌ.

- الثاني: أن يكون «خاسين» نعتاً لـ(قِرْدَةٍ) (درويش، 1415هـ، ج. 3، ص. 484/3؛ الأبياري، 1405هـ، ج. 4، ص. 19)، وفيه نظرٌ من حيث إن القردة غير عقلاء، وهذا جَمْعُ العقلاء. فإن قيل: المخاطبون عقلاء. فالجواب أن ذلك لا يفيد، لأنّ التقدير عندكم حينئذٍ: كونوا مثل قِرْدَةٍ مِنْ صِفَتِهِم الخُسُوء، ولا تعلقٌ للمخاطبين بذلك، إلا أنه يمكن أن يقال: إنهم مُشَبَّهُونَ بالعقلاء، كقوله تعالى: ﴿لِي سَجِدِينَ﴾ [يوسف: 4]، وقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: 11]. - الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا»، والعامل فيه «كونوا»، وهذا عند مَنْ يُجِيزُ لـ«كان» أن تعمل في الظروف والأحوال. وفيه خلافٌ.

- الرابع وهو الأجود: أن يكون حالاً من الضمير المستكن في «قِرْدَةٌ»، لأنه في معنى المشتق، أي: كونوا مَمْسُوحِينَ في هذه الحالة، وَجَمْعُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلَةٍ قَلِيلٌ لَا يَنْقَاسُ.

10.3. الباء الزائدة

الباء المفردة: حرف جرّ لأربعة عشر معنى، منها: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في سِتَّةِ مَوَاضِعَ¹³ (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص. 144-150)، وقد وردت الباء زائدة في كتاب المحكم والمحيط الأعظم مرتين: أ. زائدة في الفاعل: وأما زيادتها في الفاعل فنحو قولهم: كَفَى بِاللَّهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِنَا حَسِبِينَ﴾ [الأنبياء: 47] إِنَّمَا هُوَ كَفَى اللَّهَ، وَكَفَيْنَا. وَأَجَازَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: "كَفَى بِاللَّهِ" تَقْدِيرَهُ: كَفَى اكْتِفَاؤُكَ بِاللَّهِ؛ أَي: اكْتِفَاؤُكَ بِاللَّهِ يَكْفِيكَ. قَالَ ابْنُ جَنِّي: "وَهَذَا يَضْعَفُ عِنْدِي، لِأَنَّ الْبَاءَ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ الْإِكْتِفَاءُ، وَمَحَالٌ حَذْفُ الْمَوْصُولِ وَتَبْقِيَةُ صَلَاتِهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا حَسَنَهُ عِنْدِي قَلِيلاً أَنَّكَ قَدْ ذَكَرْتَ "كَفَى"، فَدَلَّ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ، كَمَا تَقُولُ: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، فَأَضْمَرْتَهُ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، فَهَاهُنَا أَضْمَرْنَا اسْمًا كَامِلًا وَهُوَ الْكَذِبُ، وَهُنَاكَ أَضْمَرْنَا اسْمًا وَبَقِيَ صَلَاتُهُ الَّتِي هِيَ بَعْضُهُ، فَكَأَنَّ بَعْضَ الْأَسْمِ مُضْمَرٌ وَبَعْضُهُ مَظْهَرٌ. قَالَ: فَلَذَلِكَ ضَعَفُ عِنْدِي" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج. 7، ص. 113-114). وفيها مذهبان:

- المذهب الأول: أشهرهما أنها زائدة، وهذا مذهب أكثر النحويين. ثم اختلف هؤلاء، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها زائدة مع الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: 43]، قال سيبويه: إنما هو "كفى الله"، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله"؛ فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.19؛ ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.260؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1975، ج.1، ص.83؛ ابن الصانع، الملحّة في شرح الملحّة، 2004، ج.1، ص.243). وذهب الفراء والزجاج ومن قال بقولهما إلى أنها زائدة مع المفعول، وجعلوا فاعل أحسن ضمير المخاطب. وكذلك قال ابن كيسان، لكنه جعل الفاعل ضمير الحسن، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي: دم به (ابن هشام، مغني اللبيب، ص.575؛ الغلاييني، 1993، ج.1، ص.69). ويجوز حذفها، كما قال الشاعر¹⁴ (البغدادى، خزانة الأدب، 1997، ج.1، ص.267؛ الغلاييني، 1993، ج.1، ص.69):

عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ، إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

- المذهب الثاني: أنها للتعدية، وليست بزائدة (المراذى، الجنى الدانى في حروف المعاني، 1992، ص.47). ولا يُقال: شَهِيدًا كفى بالله، بإجماع ذكره أبو حيان (السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.343).
ب. زائدة في الخبر: في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: 27]. قَالَ ابْنُ جَنِي: "ذهب الأخفش إلى أن الباء فيها زائدة، قَالَ: وتقديرها عنده: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا. وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]. وَهَذَا مَذْهَبُ حَسَنٍ وَاسْتِدْلَالُ صَحِيحٍ، إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ قَدْ تَحْتَمِلُ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ تَأْوِيلَيْنِ آخَرَيْنِ:
- أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، كَأَنَّهُ قَالَ: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ كَأَنَّ بِمِثْلِهَا، كَمَا تَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَك، أَي: كَأَنَّ مَوْجُودَ بَك، وَذَلِكَ إِذَا صَغُرَتْ نَفْسُكَ لَهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: تَوَكَّلْ عَلَىكَ وَإِصْغَائِي إِلَيْكَ وَتَوَجَّهِي نَحْوُكَ، فَيُخْبِرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ بِالظَرْفِ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ يَتَنَاوَلُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: تَوَكَّلْتُ عَلَىكَ وَأَصْغَيْتِ إِلَيْكَ وَتَوَجَّهْتِ نَحْوُكَ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَخْبَارٌ عَنِ الْمَصَادِرِ قَبْلَهَا تَقْدِمُهَا عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْمَصَادِرُ قَبْلَهَا وَاصِلَةً إِلَيْهَا وَمَتَنَاوَلَةً لَهَا كَانَتْ مِنْ صِلَاتِهَا، وَمَعْلُومٌ اسْتِحَالَةُ تَقْدِمِ الصِّلَةِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى الْمُؤَصُولِ، وَتَقْدِمُهَا نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلَيْكَ اعْتِمَادِي وَإِلَيْكَ تَوَجُّهِي، وَبِكَ اسْتِعَانَتِي.

- الوجه الآخر: أن تكون الباء في "بِمِثْلِهَا" متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعًا بالإبتداء، وخبره محذوف. كَأَنَّهُ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا كَأَنَّ أَوْ وَقَعَ. ولم يكن سيبويه يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب، مثل: زيد بقائم، أي: زيد قائم، وعند الجمهور أن الخبر محذوف تقديره: واقع (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 2000، ج.7، ص.499-500؛ السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.1، ص.127؛ ضيف، د.ت، ص.103).

11.3. إعمال العامل الأقرب

قال الأعشى¹⁵ (ابن قيس، 1950، ص.159):

كم جرّبوه فما زادت تجاربهم
أبا قدّامة إلاّ المجد والفنعا

فإنّه مصدر مجمّوع معمل في المفعول به، وهو غريب. قال ابن جني: "قد يجوز أن يكون "أبا قدّامة" منصوباً بزادت، أي: فما زادت أبا قدّامة تجاربهم إياه إلاّ المجد، والوجه: أن تنصبه بتجاربه؛ لأنّها العامل الأقرب؛ ولأنّه لو أراد إعمال الأول لكان حريّاً أن يعمل الثاني أيضاً، فيقول: فما زادت تجاربهم إياه أبا قدّامة إلاّ كذا، كما تقول: ضربت فأوجعته زيداً، ويضعف: ضربت فأوجعت زيداً، على إعمال الأول، وذلك أنّك إذا كنت تعمل الأول على بعده؛ وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه؛ لأنّه لا يكون الأبعد أقوى من الأقرب. فإن قلت: اكتف بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني، قيل لك: فإذا كنت مكثفياً مختصراً؛ فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفاؤك بإعمال الأول الأبعد. وليس لك في هذا ما لك في الفاعل؛ لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدم ذكر إلاّ مستكراً؛ فتعمل الأول فتقول: قام وقعد أخواك. فأما المفعول فمنه بُدّ، فلا ينبغي أن يتباعد بالعمل إليه ويترك ما هو أقرب إلى المفعول فيه منه (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.7، ص.40)، وهذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك¹⁶ (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.208؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.2، ص.1016؛ المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.3، ص.9؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 1990، ج.2، ص.364؛ أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج.2، ص.287؛ الزعبلوي، د.ت، ص.202).

12.3. المضمر في كلام العرب

شئت الشيء: أشأؤه شيئاً ومشيئته ومشاءه، وما شاء الله: أرذته، والاسم: الشّيئة عن اللحياني، والشيء: معلوم. قال سيبويه حين أراد أن يجعل المذكر أصلاً للمؤنث: ألا ترى أن الشيء مذكر، وهو يقع على كلّ ما أخبر عنه، فأما ما حكاه سيبويه أيضاً من قول العرب: ما أغفلت عنك شيئاً، فإنه فسره بقوله: أي دَع الشكّ عنك، وهذا غير مُقنع. قال ابن جني: "ولا يجوز أن يكون شيئاً هاهنا منصوباً على المصدر، حتى كأنه قال: ما أغفلت عنك غفولاً، ونحو ذلك، لأنّ فعل التّعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكّد بالمصدر، وأما قولهم: هو أحسن منك شيئاً؛ فإنّ شيئاً هنا منصوبٌ على تقدير: بشيء، فلما حذف حرف الجرّ؛ أوصل إليه ما قبله، وذلك أن معنى هو أفعل منه في المبالغة كمعنى ما أفعله، فكما لم يجرّ ما أقومه قِياماً؛ كذلك لم يجرّ هو أقوم منه قِياماً. وكذلك قالوا: "ما أغفلت عنك شيئاً"، وتقديره: انظر شيئاً، كأنّ قائلًا قال: "ليس بغافل عني"، فقال المجيب: ما أغفلت عنك شيئاً، أي: انظر شيئاً، فحذف. والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُخصى؛ فدلّ على أن الفعل محذوف ههنا بعد "لولا"، وأنه اكتفى بـ(لولا)، على ما بيّنا؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.8، ص.133).

وظلّ النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل، حتى جاء الزجاج فقال: إن العبارة تعليق على كلام تقدّم، كأنّ قائلًا قال: "زيد ليس بغافل عني"، فأجابه صاحبه: "ما أغفله عنك شيئًا"، على تقدير: انظر شيئًا، يريد أن يقول له: تفقّد أمرك ودع الشكّ عنك (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.279؛ الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.1، ص.61)، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز (ضيف، د.ت، ص.62).

13.3. عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

قال ابنُ جني: "يقولُ البَغْدَادِيُّونَ: ما تَأْتِينَا فتحدِّثْنَا، تَنْصِبُ الْجَوَابَ عَلَى الصَّرْفِ كَلَامٌ فِيهِ إِجْمَالٌ، بَعْضُهُ صَحِيحٌ، وَبَعْضُهُ فَاسِدٌ؛ أَمَّا الصَّحِيحُ فَقَوْلُهُمْ: الصَّرْفُ أَنْ يُصَرَّفَ الْفِعْلُ الثَّانِي عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ الْفِعْلَ الثَّانِيَّ يُخْلِفُ الْأَوَّلَ، وَأَمَّا انْتِصَابُهُ بِالصَّرْفِ فَخَطَأٌ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ مُقْتَضٍ لَهُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ، وَإِنَّمَا تَرْفَعُهَا، وَالْمَعْنَى الَّذِي يَرْفَعُ الْفِعْلَ هُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ وَقُوعُ الْاسْمِ، وَجَازَ فِي الْأَفْعَالِ أَنْ يَرْفَعَهَا الْمَعْنَى، كَمَا جَازَ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ يَرْفَعَهَا الْمَعْنَى لِمُضَارَعَةِ الْفِعْلِ لِلْاسْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ مَثَلُوا: مَا تَأْتِينَا فتحدِّثْنَا فِي بَعْضٍ وَجُوهَهَا، بِمَا يَأْتِينَا محدثْنَا، فَإِنْ قُلْتَ: لَا تَعْصِ فَتَدْخُلِ النَّارَ، فَالْنَهْيُ هُوَ النَّفْيُ، كَمَا عَرَفْتُكَ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا تَعْصِي فَتَدْخُلِ النَّارَ، فَقَدْ نَفَيْتَ الْعَصْيَانَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ دُخُولُ النَّارِ، كَذَلِكَ قَدْ نَهَيْتَ عَنْهُ. فَالْنَهْيُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْجَمِيعِ إِلَّا أَنْ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى فِي النِّصْبِ مَا ذَكَرْنَا، فَإِنْ قُلْتَ: قُمْ فَأَعْطِيكَ، فَالْمَعْنَى: لِيَكُنْ مِنْكَ قِيَامٌ يَوْجِبُ عَطِيَّتِي، وَكَذَلِكَ اقْعُدْ فَتَسْتَرِيحْ، أَيْ: لِيَكُنْ مِنْكَ قُعُودٌ تَتَّبِعُهُ رَاحَةٌ فَيَقْرُبُ مَعْنَاهُ مِنَ الْجَزَاءِ إِذَا قُلْتَ: قُمْ أَعْطَكَ، أَيْ: إِنْ تَقِمَ أَعْطَكَ، وَإِذَا دَخَلْتَ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الْجَزَاءِ فَهِيَ غَيْرُ عَاطِفَةٍ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهَا الذَّاتِي يَخْصُهَا، فَتَفَارِقُهُ، إِنَّهَا يَتَّبِعُ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلُهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ" (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 2000، ج.8، ص.302). وقال الشاعرُ في جواب الأمر¹⁷ (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.421؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988، ج.1، ص.478؛ المبرد، المقتضب، 1994، ج.2، ص.14؛ ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2000، ج.1، ص.272؛ الواحدي، شرح ديوان المتنبي، 2014، ج.4، ص.24؛ السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.10):

يَا نَاقَ سِيرِي عَنْقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

فقد جعل سير ناقته سببًا لراحته، فكأنه قال: ليكن منك سيرٌ يوجب راحتنا، وهذا مضارعٌ لقوله: إن تسيري نستريح؛ ولذلك سُمي النحويون ما عُطِفَ بالفاء ونُصِبَ جوابًا لشيءٍ بجواب الجزاء (ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.182)، ولقولك: (ما تأتينا فتحدثنا) معنيان (الزمخشري، المفصل، 1993، ص.325): أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا. والآخر: ما تأتينا أبدًا إلا لم تحدثنا، أي: منك إتيان كثير، ولا حديث منك. وهذا تفسير

سيبويه. ويجوز: (ما تأتينا فتحديثنا) الرفع على الاشتراك. كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المُرْسَلَات: 36]. وعلى الابتداء كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا. ومثله قول العنبري¹⁸ (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج. 8، ص. 538):

غير أننا لم تأتينا بيقين
فترجي ونكثير التأميلاً

أي: فنحن نرجي (الزمخشري، المفصل، 1993، ص. 329). وقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج. 2، ص. 454). تقول: ما تأتينا فتحديثنا؛ فيجوز الرفع على معنيين: أحدهما: نفى الأمرين جميعاً، أي: ما تأتينا وما تحدثنا. والثاني: أن تكون نفيت الإتيان وأثبتت الحديث، أي: أنت تحدثنا وما تأتينا. والنصب جائز على معنيين أيضاً: أحدهما: أن تريد نفيمهما على سبيل الإنكار على مدعي الإنكار، أي: أنت ما تأتينا فكيف تحدثنا. والثاني: أن تنفي الحديث وتثبت الإتيان، أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، وإنما أضمرت (أن) ها هنا؛ ليصير المصدر معطوفاً على المعنى، إذ كان معنى الثاني مخالفاً لمعنى الأول (العكبري، اللباب، 1995، ج. 2، ص. 43). وهذان الوجهان سائغان، فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟ قلت: لوجهين: أحدهما: أن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به. والثاني: أن الرفع هنا بثبوت النون، فيحصل بذلك تناسب رؤوس الأي، والنصب بحذفها؛ فيزول معه التناسب (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 2001، ص. 392-394).

14.3. "مثل"

المثل: الشبه. قال ابن جني: "وقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذَّارِيَات: 23]، جعل (مثل) و(ما) اسماً واحداً، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعاً عندهم في موضع رفع؛ لكونهما صفةً ل(حق)، فإن قلت: فما موضع ﴿أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾؟ قيل: هو جرٌ بإضافة مثل ما إليه، فإن قلت: ألا تعلم أن (ما) على بناءها؛ لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين؛ فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل: ليس المضاف (ما) وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما)، فلم تعد (ما) هذه أن تكون كناء التانيث في نحو: هذه جارية زيد، أو كالألف والنون في سرحان عمر، أو كياء الإضافة في بصري القوم، أو كالف التانيث في صحراء زم، أو كالألف والتاء في قوله¹⁹ (العجاج، د.ت، ص. 166؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج. 2، ص. 185):

في غائلات الحائر المتوّه

... ..

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، أراد: لَيْسَ مِثْلَهُ لا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ، لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا؛ أَثْبَتَ لَهُ مَثَلًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. ونظيره ما أنشده سيبويه (المبرد، المقتضب، 1994، ج. 4، ص. 119؛ الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، 2003، ج. 4، ص. 1649؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998، ص. 259؛ البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج. 4، ص. 266؛ العجاج، د.ت، ص. 106؛ ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج. 1، ص. 295):

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

.....

أي: مَقَّق. الشاهد فيه زيادة الكاف، لأن المقق معناه: الطول فلا يقال في الشيء كالطول، وإنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: مَقَّق، أي: طول. ونقل البغدادي عن ابن السراج قوله: أما مجيء الكاف حرفًا زائدًا لغير معنى التشبيه فكقولهم: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة فموضع المجرور رفع، ومنه: لواحق الأقرباء فيها كالمقق، أي: فيها مقق، لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولًا، وليس يريد أن شيئًا مثل الطول نفسه. ومنه: ليس كمثله شيء. اللواحق: جمع لاحقة، اسم فاعل من لحق كسمع لحوقًا: ضمير وهزل. والأقرباء: جمع قرب بضمة فسكون وبضميتين: الخاصة. يريد أنها خماس البطون، وضمير "فيها" للأقرباء. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْكُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: 137] (ابن سيده، المحكم، 2000، ج. 10، ص. 159-160).

قال سيبويه: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ لِلإِيمَانِ مِثْلٌ هُوَ غَيْرُ الإِيمَانِ؟ قِيلَ لَهُ: الْمَعْنَى وَاضِحٌ بَيِّنٌ، وَتَأْوِيلُهُ: فَإِنْ أَتَوْا بِتَصْدِيقٍ مِثْلِ تَصْدِيقِكُمْ فِي إِيمَانِكُمْ بِالْأَنْبِيَاءِ وَتَصْدِيقِكُمْ بِكُلِّ مَا أَتَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَتَوْحِيدِكُمْ؛ فَقَدْ أَهْتَدُوا، أَي: فَقَدْ صَارُوا مُسْلِمِينَ مِثْلَكُمْ" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج. 3، ص. 140-141)، والنحويون يقولون: إنما بناء -يعني مثل- لأنه أضافه إلى غير متمكن، وهو قوله: إنكم وإن شاء أعرب "مثلاً"، لأنها كانت معربة قبل الإضافة، فترفع فتقول: مثل ما أنكم، كما تقول في "يومئذ" من البناء والإعراب، فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه. لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن، وأن الأول كان مبهمًا، فإنما حصر بالثاني (ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج. 1، ص. 275؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1980، ج. 1، ص. 305؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج. 2، ص. 182؛ ضيف، د.ت، ص. 117).

15.3. (رُبَّ)

قال ابن جني: "مَرَّةً أَدْخَلُوا (رُبَّ) عَلَى الْمُضْمَرِّ وَهُوَ عَلَى نِهَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَجَارَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ مُضَارَعَتِهَا النَّكْرَةَ، بِأَنَّهَا أُضْمِرَتْ عَلَى غَيْرِ تَقْدُّمِ ذِكْرِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ اِخْتِجَتْ إِلَى التَّفْسِيرِ بِالنَّكْرَةِ الْمَنْصُوبَةِ، نَحْو: رَجُلًا، وَأَمْرًا، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمُضْمَرُّ كَسَائِرِ الْمُضْمَرَاتِ لَمَا اِخْتِجَتْ إِلَى تَفْسِيرٍ. وَ(رُبَّ): لِلتَّقْلِيلِ. وَمِنْ خِصَائِصِهَا أَنْ لَا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُضْمَرَةٍ. فَالظَّاهِرُ يُلْزِمُهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِمُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ، وَرُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي، وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ. وَالْمُضْمَرَةُ حَقُّهَا أَنْ تَفْسَرَ بِمَنْصُوبٍ، كَقَوْلِكَ: رُبُّهُ رَجُلًا. وَمِنْهَا أَنْ الْفِعْلُ الَّذِي تَسْلُطُهُ عَلَى الْاسْمِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا، وَإِنَّهُ يَجِيءُ مُحذُوفًا فِي الْأَكْثَرِ، كَمَا حُذِفَ مَعَ الْبَاءِ فِي بِسْمِ اللَّهِ. قَالَ الْأَعْمَشِيُّ²⁰:

رُبَّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ، ذَلِكَ الْيَو
مَ، وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

ف(هرقته) و(من معشر): صفتان، وأسرى والفعل محذوف (ابن قيس، ديوان الأعشى الكبير، 1950، القصيدة الأولى، البيت: 71؛ ابن قتيبة، المعاني الكبير، 1949، ص. 886؛ البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج. 4، ص. 176؛ البكري، فصل المقال، 1971، ص. 11). والراجح عند البصريين أنها حرف جرّ، ودليل حرفيتها مساواتها الحرف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في معنى مفهوم جنسه بلفظها. وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج. 10، ص. 240)، ووافقهم ابن الطراوة (المرادي، الجني الداني، 1992، ص. 438-458).

واختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على سبعة أقوال: الأول: أنها للتقليل. وهو مذهب أكثر النحويين. ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه. والثاني: أنها للتكثير. نقله صاحب الإفصاح عن صاحب لعين، وابن درستويه، وجماعة. ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل. والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير. فهي من الأضداد. وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف. والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل. والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر. وهو اختيار ابن مالك. والسادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق. والسابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وقال ابن مالك: الصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير. ولذا يصلح كم في كل موضع وقعت فيه، غير نادر. ونسبه هو وابن خروف قبله لسيبويه. واستدلا بقوله في باب كم: ومعناها معنى رُبَّ. وبقوله في الباب: واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد. إلا أن كم اسم، ورب غير اسم قال ابن مالك: هذا نصه، ولا معارض له في كتابه. والراجح، من هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل. والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها. وفيها لغات: رُبَّ الرء مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، ورُبَّ الرء مفتوحة، والباء مشددة ومخففة، وربت بالتاء والباء مشددة أو مخففة (الزمخشري، المفصل، 1993، ص. 282-283؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، 2001، ص. 413).

16.3. تعدي الفعل اللازم بحرف الجرّ

مَرَّ يَمْرُ مَرًّا وَمُرُورًا: جَارَ وَذَهَبَ، وَمَرَّ بِهِ وَمَرَّةً: جَارَ عَلَيْهِ، وهذا قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ وَغَيْرِ حَرْفٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْحَرْفُ؛ فَأَوْصَلَ الْفِعْلُ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يُحْمَلُ يَبْتُ جَرِيرٌ²¹ (المبرد، الكامل، 1997، ج. 1، ص. 33):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ

فدلَّ هذا على أنَّه فَرَّقَ من تَعَدِّيهِ بغيرِ حَرْفٍ، وأمَّا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فَقَالَ: مَرَّ زَيْدًا، فِي مَعْنَى مَرَّ بِهِ، لَا عَلَى الْحَرْفِ، وَلَكِنْ عَلَى التَّعَدِّيِّ الصَّحِيحِ، وَلَا تَقُولُ: مَرَرْتُ زَيْدًا؛ فِي لُغَةٍ مَشْهُورَةٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ: وَلَمْ يَرَوْهُ أَصْحَابُنَا. كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ زَيْدًا (ابن سيده، المحكم، 2000، ج. 10، ص. 247). أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَوْ حَذَفْتَ الْبَاءَ قُلْتَ: مَرَرْتُ زَيْدًا؛ إِلَّا أَنَّهُ فَعَلَ لَا يَصِلُ إِلَّا بِحَرْفٍ إِضَافَةٍ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: 155]، إِنَّمَا هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْ قَوْمِهِ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْإِضَافَةِ وَصَلَ الْفِعْلُ؛ فَعَمِلَ (المبرد، المقتضب، 1994، ج. 4، ص. 330-331؛ الوراق، علل النحو، 1999، ص. 367؛ ابن جني، اللمع في العربية، د.ت، ص. 51؛ الأنباري، الإنصاف، 2003، ج. 1، ص. 272؛ ابن هشام، أوضح المسالك، 2008، ج. 2، ص. 122؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص. 616؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج. 2، ص. 150؛ أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج. 1، ص. 420).

وقد اختلف في ذلك، ف قيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجرّ، والأصل: دخلت في الدار، فحذف حرف الجرّ، فانصب الدار، نحو: مررت زيداً، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به²² (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج. 2، ص. 197). وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: "لست بقائم ولا قاعداً"، بالنصب، بخلاف "مررت بزيد الفاضل"، بالنصب، و"مر بزيد الفاضل"، بالرفع؛ لأنك تقول: "لست قائماً"، ولا تقول في الفصيح: "مررت زيداً"، ولا "مر زيد"؛ على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع (أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج. 1، ص. 420).

- خاتمة -

وبعد؛ فقد عرض العالم اللغوي ابن جني بعض المسائل النحوية والصرفية التي وردت في كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده واهتم بها، وقدم فيها آراءه النحوية والصرفية مع آراء العلماء السابقين الاعتبارين، مع تفصيلاتها وشروحاتها وتعليقاتها.

واقصر بحثنا هذا على المسائل النحوية فقط التي عرض لها ابن جني، وعددها (16) ست عشرة مسألة نحوية، مع ما فيها من تفصيلات وشروحات أظهرت القدرة النقدية لابن جني في أثناء عرض المسائل النحوية ومناقشتها وإبداء الرأي فيها. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- عدد المسائل النحوية التي اهتم بها العالم اللغوي ابن جني في هذا الكتاب (16) ست عشرة مسألة نحوية.

- نقل ابن جني آراء علماء النحو المعبرين في المسائل النحوية المنثورة في هذا الكتاب بكل حيادية.

- انفراد ابن جني بآرائه النحوية البصرية في معظم المسائل النحوية التي ذكرها في هذا الكتاب.
- كما سجّل الباحث عددًا من التوصيات، من أهمها:
- البحث في المسائل النحوية في أمهات كتب اللغة، ومناقشتها بطريقة علمية وازنة، والردّ عليها بأسلوب شائق ومقنع، وعدم التعصب للرأي النحوي، كما فعل ابن جني.
- استخراج آراء ابن جني النقدية من كتب اللغة، ومتابعتها، ومناقشتها، وتوجيهها نحوياً؛ لما فيها من فائدة علمية جليّة ومقدّرة.
- الاستفادة من الطريقة النقدية التي سلكها ابن جني في أثناء عرضه للمسائل النحوية في هذا الكتاب.
- محاكاة طريقة العلماء في الردّ على المسائل الخلافية بينهم، وأن ما يجمعهم أكثر مما يفرّقهم.
- تنبيه طلبة العلم والمهتمين والدارسين إلى ضرورة الإحاطة بالمسألة النحوية من جميع جوانبها قبل استخلاص الرأي النهائي في المسألة.
- مقارنة الرأي الراجح في المسألة مع الآراء الواردة في أقوال العلماء وأهل الفنّ والصنعة قبل البتّ فيها.

- الملاحظات

¹ ابن سِيده (398-458هـ): علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية بشرق الأندلس، وانتقل إلى دانية فتوفي بها. كان ضريراً، وكذلك أبوه، واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري، ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف "المخصص"، وهو من أئمن كنوز العربية، و"المحكم والمحيط الأعظم"، و"شرح ما أشكل من شعر المتنبي"، و"الأنيق" في شرح حماسة أبي تمام، وغير ذلك.

² وأما معد يكرم ففيه لغات، منهم من يقول: معد يكرم فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكرم ولا يصرف، يجعل كرم اسمًا مؤنثًا.

³ درديس: الداهية، والشيخ، والعجوز الفانية.

⁴ العَضْرُفُوطُ: دُؤَيْبَةُ بَيْضَاءُ نَاعِمَةٌ. وَجَمْعُهَا: عَضْرُفُوطَاتٌ.

⁵ البيت لحميد بن ثور الهلالي. وقد عاش في عصر خلافة عمر رضي الله عنه الذي منع التشبيب بالنساء؛ مما دعا الشاعر إلى إسقاط نفسه على الحمامة، فشبه نفسه بحمامة حزينة تنوح وتبكي؛ لما كان يعانيه من صدّ وهجر من محبوبته.

⁶ صخر بن عبد الله الخيثي، شاعر جاهلي من بني هذيل، ولقب بصخر الغي لخلاعه وشدة بأسه وكثرة شره. وأورد أبياتاً من قصيدة تنسب إليه، قيل في سببها: إن صخرًا قتل جارا لشاعر من هذيل يدعى أبا المثلم، ودارت بين أبي المثلم وصخر الغي مناقضات وقصائد، ثم أغار صخر على بني المصطلق من خزاعة، فقاتلوه ومن معه، وقتلوه. ورثاه أبو المثلم.

⁷ البيت من الكامل. والسجير: الصّفيّ، أشابة أخلاط: ليست فرشهم التي يأوون إليها فرش سوء، يعني نساءهم، والهلك: جمع هلوك، وهي التي تهالك، أي: تتكسر وتغنج، توصف الفاجرة بذلك، والحشد: الذين يحتشدون ولا يدعون جهداً، والأعزل: الذي لا سلاح معه.

⁸ البيت من السريع.

⁹ أُلْبِيتُ من البسيط، وهو لورقة بن نُوَفل، من أبيات قَالَهَا لكفار مَكَّةَ حِينَ رَأَاهُمْ يُعَذِّبُونَ بِأَلَا عَلَى إِسْلَامِهِ.

¹⁰ علم الجنس ثلاثة أنواع:

- أحدها: وهو الغالب: أعيان لا تؤلف، كالسباع والحشرات كأسامة، وثعالة، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب.
- والثاني: أعيان تؤلف، كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.
- والثالث: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، وكيسان للغدر، ويسار للميسرة، وفجار للفجرة، وبرة للمبرة.

¹¹ هَذَا الرجز أنشده ابن مَالِك.

¹² البيت من الطويل، وهو لكثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي (ت105هـ).

¹³ أحدها: الفاعل، والثاني: المفعول، والثالث: المبتدأ، والرابع: الخبر، والخامس: الحال المنفّية عاملها، والسادس: التوكيد بالنفس والعين.

¹⁴ البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس، وكان عبدا حبشياً.

¹⁵ البيت من البسيط، وهو من قصيدة للأعشى الكبير في مدح هوزة الحنفي. الفنع: الفضل، والمعنى ما كشفت تجاربهم إلا عن الحزم والفضل.

¹⁶ الشاهد: إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب (أبا قدامة) بـ(تجاربهم)، وهو جمع تجربة. وهذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك.

¹⁷ من شواهد سيبويه، على نصب الفعل بأنّ مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر، والعنق: ضرب من السير، والفسيح: الواسع. والبيت لأبي النجم العجلي، وأراد سليمان بن عبد الملك.

¹⁸ من الخفيف، وهو من شواهد سيبويه. على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف.

¹⁹ من أرجوزة لرؤبة بن عبد الله العجاج.

²⁰ قال أبو عبيدة: الرشد بفتح الراء: القدر الضخم، والرشد بالكسر: المعونة، والأقتال: الأشباه. وفي رواية: الأقيال.

²¹ البيت من الوافر.

²² في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة:

- الأول: أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية، كما انتصب الظرف المكاني المهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.
- الثاني: أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجرّ، حذفاً وإيصالاً، كما انتصب "الطريق" في قول الشاعر:
لَدُنْ بِهِرٍ الْكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ
فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ
وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.
- الثالث: أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.
- الرابع: أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعلّلوا هذا القول بأن نحو "دخل" يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجرّ تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدلّ على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو "دخل" مما له حالتان تساوتا في كثرة الورد، بخلاف نحو "ذهب".

- المراجع

* المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. ابن جني، ع. (2000م). *سر صناعة الإعراب*. الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
3. ابن جني، ع. (دون تاريخ). *الخصائص*. الطبعة 4. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. ابن جني، ع. (دون تاريخ). *اللمع في العربية* (تحقيق: فارس، ف.). دار الكتب الثقافية.
5. ابن دريد، م. (1987م). *جمهرة اللغة* (تحقيق: بعلبكي، ر.). الطبعة 1. دار العلم للملايين.
6. ابن السراج، م. (دون تاريخ). *الأصول في النحو* (تحقيق: الفتلي، ع.). الطبعة 4. مؤسسة الرسالة.
7. ابن الصائغ، م. (2004م). *اللمحة في شرح الملمحة* (تحقيق: الصاعدي، إ.). الطبعة 1. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
8. ابن سيده، ع. (1996م). *المختصص* (تحقيق: جفال، خ.). الطبعة 1. دار إحياء التراث العربي.
9. ابن سيده، ع. (2000م). *المحكّم والمحيط الأعظم* (تحقيق: هنداي، ع.). الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
10. ابن عقيل، ع. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (تحقيق: محيي الدين، ع.). الطبعة 20. دار التراث.
11. ابن قتيبة، ع. (1949م). *المعاني الكبير في أبيات المعاني* (تحقيق: الكرنكوي، س. اليماني، ع.). الطبعة 1. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
12. ابن قيس، م. (1950م). *ديوان الأعشى الكبير* (تحقيق: حسين، ح.). مكتبة الآداب.
13. ابن مالك، م. (دون تاريخ). *شرح الكافية الشافية* (تحقيق: هريدي، ع.). الطبعة 1. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
14. ابن مضاء القرطبي، أ. (1979م). *الرد على النحاة* (دراسة وتحقيق: البنا، م.). الطبعة 1. دار الاعتصام.
15. ابن منظور، م. (1414هـ). *لسان العرب*. الطبعة 3. دار صادر.
16. ابن هشام، ع. (1383هـ). *شرح قطر الندى وبلّ الصدى* (تحقيق: محيي الدين، ع.). الطبعة 11. دار التراث.
17. ابن هشام، ع. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب* (تحقيق: المبارك، م؛ حمد الله، م.). الطبعة 6. دار الفكر.
18. ابن هشام، ع. (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (تحقيق: الدقر، ع.). الطبعة 1. الشركة المتحدة للتوزيع.
19. ابن هشام، ع. (2008م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (تحقيق: البقاعي، ي.). الطبعة 1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

20. أبو الحسن، ع. (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
21. أبو حيان الأندلسي، م. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير (تحقيق: جميل، ص). دار الفكر.
22. أبو حيان الأندلسي، م. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق: عثمان، ر؛ عبد التواب، ر). الطبعة 1. مكتبة الخانجي.
23. الأبياري، إ. (1405هـ). الموسوعة القرآنية. مؤسسة سجل العرب.
24. الأصفهاني، ع. (2003م). شرح ديوان الحماسة (تحقيق: الشيخ، غ. فهارس: شمس الدين، إ). الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
25. الأنباري، ك. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. الطبعة 1. المكتبة العصرية.
26. البغدادي، ع. (1997م). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب (تحقيق وشرح: هارون، ع). الطبعة 4. مكتبة الخانجي.
27. البكري، ع. (1971م). فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (تحقيق: عباس، إ). الطبعة 1. مؤسسة الرسالة.
28. جرادات، م. (2008م). دال الحمامة في شعر تميم البرغوثي. <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/130846.html>
29. حسن، ع. (2013م). النحو الوافي. الطبعة 15. دار المعارف.
30. دائرة المعارف العالمية. (دون تاريخ). باحثون عرب الموسوعة العربية العالمية. الطبعة 2. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
31. درويش، م. (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه. الطبعة 4. دار اليمامة.
32. الراجحي، ع. (1999م). التطبيق النحوي. الطبعة 1. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
33. الرضي الإستراباذي، م. (1975م). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق: نور الحسن، م؛ الزفزاف، م؛ محيي الدين ع). دار الكتب العلمية.
34. الزبيدي، م. (1984م). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين). دار الهداية.
35. الزّجاج، إ. (1988م). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: شلي، ع). الطبعة 1. عالم الكتب.
36. الزحيلي، و. (1418هـ). التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. الطبعة 2. دار الفكر المعاصر.
37. الزركلي، خ. (2002م). الأعلام. الطبعة 15. دار العلم للملايين.
38. الزعبلوي، ص. (دون تاريخ). دراسات في النحو. موقع اتحاد كتاب العرب، بترقيم الشاملة آلياً.
39. الزمخشري، م. (1993م). المفصل في صناعة الإعراب (تحقيق: ملحم، ع). الطبعة 1. مكتبة الهلال.
40. السّمين الحلبي، أ. (2011م). الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: الخراط، أ). دار القلم.
41. سيبويه، ع. (1988م). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). الطبعة 3. مكتبة الخانجي.

42. السيوطي، ع. (1904م). شرح شواهد المغني للبغدادي (تحقيق: كوجان، أ). المطبعة الميمنية.
43. السيوطي، ع. (1990م). الأشباه والنظائر الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
44. السيوطي، ع. (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: هنداي، ع). المكتبة التوفيقية.
45. الصبان، م. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
46. ضيف، ش. (دون تاريخ). المدارس النحوية. دار المعارف.
47. عبد العزيز محمد، ع. (2012م). من جهود ابن جني الصوتية. كلية اللغة العربية بأسبوط.
48. العجاج، ر. (دون تاريخ). ديوان رؤبة بن العجاج (تحقيق: البروسي، و). الطبعة 1. دار ابن قتيبة.
49. العكبري، ع، محبّ الدين، أبو البقاء. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق: النهمان، ع). الطبعة 1. دار الفكر.
50. الغلاييني، م. (1993م). جامع الدروس العربية. الطبعة 28. المكتبة العصرية.
51. المبرّد، م. (1994م). المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة). الطبعة 1. وزارة الأوقاف.
52. المبرّد، م. (1997م). الكامل في اللغة والأدب (تحقيق: إبراهيم، م). الطبعة 3. دار الفكر العربي.
53. مختار عمر، أ. (2003م). البحث اللغوي عند العرب. الطبعة 8. عالم الكتب.
54. المرادي، ح. (1992م). الجني الداني في حروف المعاني (تحقيق: قباوة، ف؛ فاضل، م). الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
55. المرادي، ح. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح وتحقيق: سليمان، ع). الطبعة 1. دار الفكر العربي.
56. النسفي، ع. (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل: تفسير النسفي (تحقيق: بديوي، ي). الطبعة 1. دار الكلم الطيب.
57. نصّار، ح. (1988م). المعجم العربي: نشأته وتطوره. دار مصر للطباعة.
58. النصيح، خ. (2000م). ابن جني وكتابه (سرّ صناعة الإعراب). الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
59. الهابط، ف. (دون تاريخ). المعاجم العربية وموضوعات الألفاظ. مؤسسة الولاء للطبع والتوزيع.
60. الهلالي، ح. (1995م). الديوان (إشراف: نجم، م). دار صادر.
61. الواحدي، ع. (2014م). شرح ديوان المتنبي (تحقيق: البرقوقي، ع). مكتبة نور.
62. الوراق، م. (1999م). علل النحو (تحقيق: الدرويش، م). الطبعة 1. مكتبة الرشد.
63. الوقاد، خ. (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون توضيح في النحو. دار الكتب العلمية.

Romanization of Arabic Bibliography

1. al-Qur'ānu al-Karīmu bi-Riwāyati Ḥafṣ 'an 'Āṣim.
2. Ibn Jinnī, ' (2000m). Sirr Ṣinā'at al-l'rāb. al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
3. Ibn Jinnī, ' (dūn tārikh). al-Khaṣā'ish. al-ṭab'ah4. al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah li-al-Kitāb.
4. Ibn Jinnī, ' (dūn tārikh). al-Luma' fī al-'Arabiyyah (taḥqīq: Fāris, F). Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah.
5. Ibn Durayd, M. (1987m). Jamharat al-Lughah (taḥqīq: Ba'labakkī, R). al-ṭab'ah1. Dār al-'Ilm li-al-Malāyīn.
6. Ibn al-Sarrāj, M. (dūn tārikh). al-Uṣūl fī al-naḥw (taḥqīq: al-Fatī, '). al-ṭab'ah4. Mu'assasat al-Risālah.
7. Ibn al-Ṣā'igh, M. (2004m). al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah (taḥqīq: al-Ṣā'idī, '). al-ṭab'ah1. 'Imādat al-Baḥth al-'Ilmī bi-al-Jāmi'ah al-Islāmiyyah.
8. Ibn Sīdah, ' (1996m). al-Mukhaṣṣaṣ (taḥqīq: Jaffāl, Kh). al-ṭab'ah1. Dār lḥyā' al-Turāth al-'Arabī.
9. Ibn Sīdah, ' (2000m). al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'zam (taḥqīq: Hindāwī, '). al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
10. Ibn 'Aqīl, ' (1980m). Sharḥ ibn 'Aqīl 'alā Alfiyyat ibn Mālik (taḥqīq: Muḥyī al-Dīn, '). al-ṭab'ah20. Dār al-Turāth.
11. Ibn Qutaybah, ' (1949m). al-Ma'ānī al-Kabīr fī Abiyāt al-Ma'ānī (taḥqīq: al-Karnakawī; S. al-Yamānī, '). al-ṭab'ah1. Maṭba'at Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah.
12. Ibn Qays, M. (1950m). Dīwān al-A'shā al-Kabīr (taḥqīq: Ḥusayn, Ḥ). Maktabat al-Ādāb.
13. Ibn Mālik, M. (dūn tārikh). Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah (taḥqīq: Harīdī, '). al-ṭab'ah1. Markaz al-Baḥth al-'Ilmī wa-lḥyā' al-Turāth al-Islāmī.
14. Ibn Maḍā' al-Qurṭubī, A. (1979m). al-Radd 'alā al-Naḥwiyyīn (dirāsah wa-taḥqīq: al-Bannā, M). al-ṭab'ah1. Dār al-l'tiṣām.
15. Ibn Manzūr, M. (1414h). Lisān al-'Arab. al-ṭab'ah3. Dār Ṣādir.
16. Ibn Hishām, ' (1383h). Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā (taḥqīq: Muḥyī al-Dīn, '). al-ṭab'ah11. Dār al-Turāth.

17. Ibn Hishām, ʿ. (1985m). Mughni al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿarīb (taḥqīq: al-Mubārak, M; Ḥamd Allāh, M). al-ṭabʿah6. Dār al-Fikr.
18. Ibn Hishām, ʿ. (2001m). Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Maʿrifat Kalām al-ʿArab (taḥqīq: al-Daqqar, ʿ). al-ṭabʿah1. al-Sharikah al-Muttaḥidah li-al-Tawzīʿ.
19. Ibn Hishām, ʿ. (2008m). Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat ibn Mālik (taḥqīq: al-Biqāʿī, Y). al-ṭabʿah1. Dār al-Fikr li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
20. Abū al-Ḥasan, ʿ. (1998m). Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat ibn Mālik. al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
21. Abū Ḥayyān al-Andalusī, M. (1420h). al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr (taḥqīq: Jamīl, Ṣ). Dār al-Fikr.
22. Abū Ḥayyān al-Andalusī, M. (1998m). Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab (taḥqīq: ʿUthmān, R; ʿAbd al-Tawwāb, R). al-ṭabʿah1. Maktabat al-Khānījī.
23. al-Abiyārī, ʿ. (1405h). al-Mawsūʿah al-Qurʾāniyyah. Muʿassasat Sijill al-ʿArab.
24. al-Aṣḥfahānī, ʿ. (2003m). Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah (taḥqīq: al-Shaykh, Gh. fahāris: Shams al-Dīn, ʿ). al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
25. al-Anbārī, K. (2003m). al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn. al-ṭabʿah1. al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
26. al-Baghdādī, ʿ. (1997m). Khazānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab (taḥqīq wa-sharḥ: Hārūn, ʿ). al-ṭabʿah4. Maktabat al-Khānījī.
27. al-Bakrī, ʿ. (1971m). Faṣl al-Maqāl fī Sharḥ Kitāb al-Amthāl (taḥqīq: ʿAbbās, ʿ). al-ṭabʿah1. Muʿassasat al-Risālah.
28. Jarādāt, M. (2008m). Dāl al-Ḥamāmah fī Shiʿr Tamīm al-Barghūthī.
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/130846.html>
29. Ḥasan, ʿ. (2013m). al-Naḥw al-Wāfī. al-ṭabʿah15. Dār al-Maʿārif.
30. Daʿirat al-Maʿārif al-ʿĀlamiyyah. (dūn tārikh). Bāḥithūn ʿArab al-Mawsūʿah al-ʿArabiyyah al-ʿĀlamiyyah. al-ṭabʿah2. Muʿassasat Aʿmāl al-Mawsūʿah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
31. Dirwīsh, M. (1415h). Iʿrāb al-Qurʾān wa-Bayānu-h. al-ṭabʿah4. Dār al-Yamāmah.

32. al-Rājhi, ' (1999m). al-Taṭbīq al-Naḥwī. al-ṭab'ah1. Maktabat al-Ma'arif li-al-Nashr wa-al-Tawzi'.
33. al-Raḍī al-Istarābādhi, M. (1975m). Sharḥ Shāfiyat ibn al-Ḥāḥib (taḥqīq: Nūr al-Ḥasan, M; al-Zafzāf, M; Muḥyī al-Dīn, '). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
34. al-Zabīdī, M. (1984m). Tāj al-'Arūs min Jawāhir al-Qāmūs (taḥqīq: Majmū'ah min al-muḥaqqiqīn). Dār al-Hidāyah.
35. al-Zajjāj, ' (1988m). Ma'ānī al-Qur'ān wa-l'rābu-h (taḥqīq: Shalabī, '). al-ṭab'ah1. 'Ālam al-Kutub.
36. al-Zuḥaylī, W. (1418h). al-Tafsīr al-Munīr fī al-'Aqīdah wa-al-Sharī'ah wa-al-Manhaj. al-ṭab'ah2. Dār al-Fikr al-Mu'āshir.
37. al-Zarkalī, Kh. (2002m). al-A'lām. al-ṭab'ah15. Dār al-'Ilm li-al-Malāyīn.
38. al-Za'balāwī, Ṣ. (dūn tārikh). Dirāsāt fī al-Naḥw. Mawqī' Ittiḥād Kuttāb al-'Arab, bi-tarqīm al-Shāmilah āliyyan.
39. al-Zamakhsharī, M. (1993m). al-Mufaṣṣal fī Ṣan'at al-l'rāb (taḥqīq: Malḥam, '). al-ṭab'ah1. Maktabat al-Hilāl.
40. al-Samīn al-Ḥalabī, A. (2011m). al-Durr al-Maṣūn fī 'Ulūm al-Kitāb al-Maknūn (taḥqīq: al-Khaṭṭāt, A). Dār al-Qalam.
41. Sībawayh, ' (1988m). al-Kitāb (taḥqīq: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn). al-ṭab'ah3. Maktabat al-Khānījī.
42. al-Suyūṭī, ' (1904m). Sharḥ Shawāhid al-Mughnī li-al-Baghdādī (taḥqīq: Kūjān, '). al-Maṭba'ah al-Bahiyyah.
43. al-Suyūṭī, ' (1990m). al-Ashbāh wa-al-Naẓā'ir al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
44. al-Suyūṭī, ' (1998m). Hama' al-Hawāmi' fī Sharḥ Jam' al-Jawāmi' (taḥqīq: Hindāwī, '). al-Maktabah al-Tawfīqiyyah.
45. al-Ṣabbān, M. (1997m). Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat ibn Mālik. al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
46. Ḍayf, Sh. (dūn tārikh). al-Madāris al-Naḥwiyyah. Dār al-Ma'arif.

47. 'Abd al-'Azīz Muḥammad, '. (2012m). Min Juhūd ibn Jinnī al-Ṣawtiyyah. Kulliyat al-Lughah al-'Arabiyyah bi-Asyūt.
48. al-'Ajjāj, R. (dūn tārikh). Dīwān Ru'bah ibn al-'Ajjāj (taḥqīq: al-Burūsī, W). al-ṭab'ah1. Dār ibn Qutaybah.
49. al-'Akbarī, ', Muḥibb al-Dīn, Abū al-Baqā'. (1995m). al-Lubāb fi 'Ilal al-Binā' wa-al-l'rāb (taḥqīq: al-Nabhān, '). al-ṭab'ah1. Dār al-Fikr.
50. al-Ghalā'īnī, M. (1993m). Jāmi' al-Durūs al-'Arabiyyah. al-ṭab'ah28. al-Maktabah al-'Aṣriyyah.
51. al-Mubarrad, M. (1994m). al-Muqtaḍab (taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Khālīq 'Aẓīmah). al-ṭab'ah1. Wizārat al-Awqāf.
52. al-Mubarrad, M. (1997m). al-Kāmil fi al-Lughah wa-al-Adab (taḥqīq: Ibrāhīm, M). al-ṭab'ah3. Dār al-Fikr al-'Arabī.
53. Mukhtār 'Umar, '. (2003m). al-Baḥth al-Lughawī 'ind al-'Arab. al-ṭab'ah8. 'Ālam al-Kutub.
54. al-Murādī, Ḥ. (1992m). al-Janā al-Dānī fi Ḥurūf al-Ma'ānī (taḥqīq: Qabāwah, F; Fāḍil, M). al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
55. al-Murādī, Ḥ. (2008m). Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat ibn Mālik (sharḥ wa-taḥqīq: Sulaymān, '). al-ṭab'ah1. Dār al-Fikr al-'Arabī.
56. al-Nasafī, '. (1998m). Madārik al-Tanzīl wa-Ḥaqā'iq al-Ta'wīl: Tafsīr al-Nasafī (taḥqīq: Badiwī, Y). al-ṭab'ah1. Dār al-Kalim al-Ṭayyib.
57. Naṣṣār, Ḥ. (1988m). al-Mu'jam al-'Arabī: Nash'atuh wa-Taṭawwuruh. Dār Miṣr li-al-Ṭibā'ah.
58. al-Naṣīḥ, Kh. (2000m). ibn Jinnī wa-Kitābu-h (Sirr Ṣinā'at al-l'rāb). al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
59. al-Hābiṭ, F. (dūn tārikh). al-Ma'ājim al-'Arabiyyah wa-Mawḍū'āt al-Alfāz. Mu'assasat al-Walā' li-al-Ṭibā'ah wa-al-Tawzī'.
60. al-Hilālī, Ḥ. (1995m). al-Dīwān (ishrāf: Najm, M). Dār Ṣādir.
61. al-Wāḥidī, '. (2014m). Sharḥ Dīwān al-Mutanabbī (taḥqīq: al-Barqūqī, '). Maktabat Nūr.
62. al-Warrāq, M. (1999m). 'Ilal al-Naḥw (taḥqīq: al-Dirwīsh, M). al-ṭab'ah1. Maktabat al-Rushd.
63. al-Waqqād, Kh. (2000m). Sharḥ al-Taṣrīḥ 'alā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn Tawḍīḥ fi al-Naḥw. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.